



قطر- رؤية اقتصادية
أبريل ٢٠١٤



ملخص تنفيذي

(أ) المستجدات الأخيرة على مستوى الاقتصاد الكلي

- بدأ الاقتصاد مرحلة جديدة من التنوع اعتماداً على الإنفاق الاستثماري الضخم في القطاع غيرالنفطي بعد أن استقر وضع القطاع النفطي
- تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى نسبة 6,5% في عام 2013 (6,2% في عام 2012)، بفضل النمو القوي في القطاع غيرالنفطي، وخاصة في الخدمات الحكومية، والخدمات المالية والبناء
- المشاريع الاستثمارية الكبرى تجتذب موجة جديدة من العمالة الأجنبية، وبذلك تعمل على إسرار النمو السكاني وتزايد الطلب المحلي
- ظل مستوى التضخم معتدلاً عند 3,1% في عام 2013 مع ارتفاع الإيجارات وما قابله من ثبات في التضخم الأجنبي
- سجل الحساب الجاري فائضاً ضخماً في 2013 (30,9% من الناتج المحلي الإجمالي) بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز وزيادة صادرات النفط والغاز والبتروكيماويات
- ارتفعت الاحتياطيات الدولية إلى ما يعادل تغطية تكاليف 16,1 شهراً من الواردات (42,1 مليار دولار أمريكي) بنهاية عام 2013، وهو ما يزيد بكثير عن مستوى الثلاثة أشهر الموصى به من قبل صندوق النقد الدولي بالنسبة لأسعار الصرف الثابتة
- سجل الميزان المالي مجدداً فائضاً ضخماً في العام المالي 2013/2014، نتيجة ارتفاع عائدات النفط والغاز وتخفيض الإنفاق الرأسمالي مؤقتاً خلال فترة انتقال القيادة في يونيو 2013
- تباطأ النمو في الموجودات في عام 2013 بينما تفوق نمو الودائع على نمو الإقراض، وشهد قطاع الخدمات أسرع نمو في الائتمان في عام 2013 بسبب التزايد السريع في عدد السكان

(ب) نظرة على مستقبل الاقتصاد الكلي (2014 - 2016)

- من المتوقع أن يستمر التنوع في الاقتصاد مع توقع تسارع النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تدريجياً من 6,8% في عام 2014 إلى 7,8% في عام 2016
- سيؤدي الإنفاق الاستثماري الضخم إلى دفع النمو في القطاع غيرالنفطي بنسبة عالية تبلغ رقمين عشرين في المدى المتوسط حيث خصصت الحكومة مؤخراً مبلغ 182 مليار دولار أمريكي لتنفيذ المشاريع خلال السنوات الخمس القادمة
- نتوقع أن يرتفع معدل التضخم باعتدال إلى 3,4% في عام 2014 و3,5% في عام 2015 حيث يتوقع للزيادة في السكان أن ترفع معدل التضخم المحلي وتوازن التدني في التضخم الأجنبي بسبب تراجع أسعار المواد الغذائية العالمية
- من المتوقع أن يظل فائض الحساب الجاري عالياً ولكن بدرجة أقل في الأعوام 2014-2016 بسبب تراجع أسعار النفط والنمو القوي في الواردات
- من المتوقع أن يضيق الفائض المالي مع تراجع عائدات النفط والغاز وارتفاع الإنفاق الرأسمالي
- ستظل آفاق المستقبل للقطاع المصرفي إيجابية حيث يتوقع ارتفاع الإقراض المصرفي مع تسارع الإنفاق الاستثماري في ظل توفر الفوائض المالية

المحتويات

2	خلفية
3	المستجدات الأخيرة
7	توقعات الاقتصاد الكلي
9	مؤشرات الاقتصاد الكلي
10	مطبوعات مجموعة بنك قطر الوطني
11	الشبكة الدولية لمجموعة بنك قطر الوطني

الفريق الاقتصادي

economics@qnb.com.qa

يوانيس مونجارديني

رئيس قسم الاقتصاد

+974 4453 4412

joannes.mongardini@qnb.com.qa

روري فايف

اقتصادي أول

+974 4453 4643

rory.fyfe@qnb.com.qa

إحسان خومان

اقتصادي

+974 4453 4423

ehsan.khoman@qnb.com.qa

زياد داود

اقتصادي

+974 4453 4642

ziad.daoud@qnb.com.qa

حمدة آل ثاني

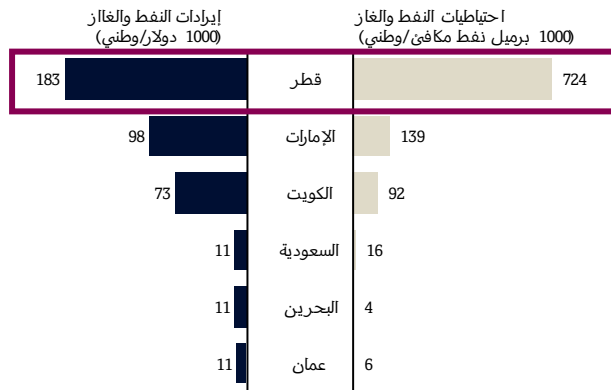
اقتصادية

+974 4453 4646

hamda.althani@qnb.com.qa

الإغلاق التحريري: 15 أبريل 2014

ثروة النفط والغاز لدول مجلس التعاون الخليجي (٢٠١٢)

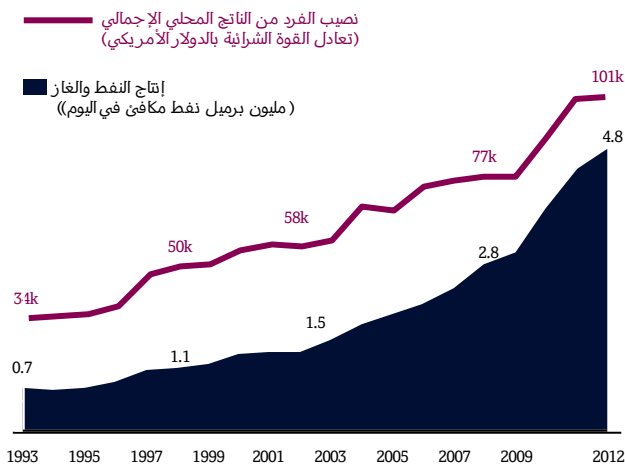


المصادر: بريتش بتروليم، صندوق النقد الدولي، وتحليلات مجموعة QNB

نصيب الفرد من ثروة دولة قطر من النفط والغاز هو الأعلى في العالم

تملك دولة قطر ثروة هائلة من النفط والغاز خاصة بالقياس إلى صغر تعداد مواطنيها. فهي تملك ثالث أكبر احتياطي من الغاز في العالم بعد كل من روسيا وإيران، ويقدر بحجم 885 تريليون قدم مكعب. بالإضافة إلى امتلاكها لاحتياطيات من النفط الخام والمكثفات، بما يعادل حوالي 193 مليار برميل نفط مكافئ من الاحتياطيات المؤكدة في عام 2012. وبحسب معدلات الاستخراج الحالية، ستبقى الاحتياطيات المؤكدة من الغاز في دولة قطر لمدة 160 سنة أخرى. وحيث بلغ تعداد السكان في دولة قطر 1,8 مليون فقط، وشكل المواطنون القطريون 14% فقط من إجمالي السكان في عام 2012، فقد كان نصيب الفرد من احتياطيات وإيرادات النفط والغاز هو الأعلى في العالم.

إنتاج النفط والغاز ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي



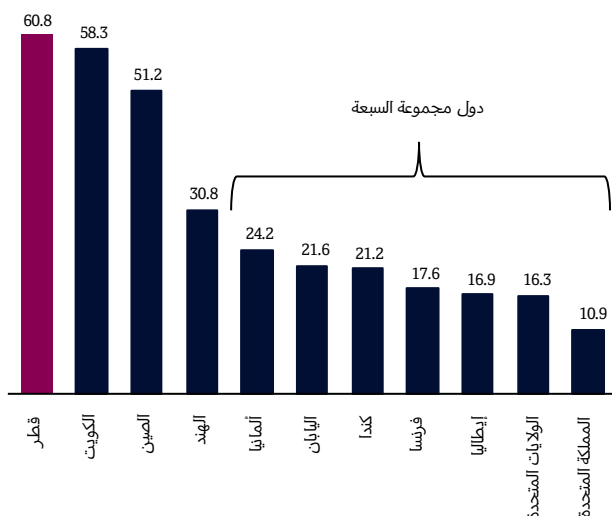
المصادر: بريتش بتروليم، صندوق النقد الدولي، وتحليلات مجموعة QNB

تطوير الاحتياطيات الضخمة من الغاز الطبيعي لدولة قطر كان وراء تصاعد حجم ثروتها

استثمرت دولة قطر بكثافة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي وأصبحت أكبر دولة مصدرة له في عام 2006. ونجم عن استخراج الغاز الطبيعي أيضاً إنتاج كميات كبيرة من المكثفات كنتاج ثانوي. وأدى تطوير القطاع النفطي لأن تصبح دولة قطر أغنى دولة في العالم في عام 2012 بمبلغ 101 ألف دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي للفرد على أساس تكافؤ القوة الشرائية. وقد وصلت مرحلة النمو السريع للقطاع النفطي حالياً إلى وضع الاستقرار حيث قررت السلطات تعليق تطوير الغاز في حقل الشمال حتى عام 2015 على الأقل باستثناء مشروع برزان.

الادخار القومي الإجمالي

(% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصادر: صندوق النقد الدولي، وتحليلات مجموعة QNB

أتاحت ثروة قطر إمكانيات كبيرة للاستثمار في القطاع غير النفطي

بأعلى معدل للادخار في العالم (60,8% من الناتج المحلي الإجمالي)، تملك دولة قطر إمكانيات ضخمة لمزيد من النمو في القطاع غير النفطي من خلال الاستثمارات المحلية. وقد تم تدشين برنامج ضخ للاستثمار في البنية التحتية لتدعيم التنوع الاقتصادي بعيداً عن النفط والغاز وقاد ذلك إلى معدل نمو مرتفع برقمين عشرين في القطاع غير النفطي. وانتقلت المجالات الرئيسية للاستثمار من النفط والغاز إلى قطاعات البناء والنقل. ومن المتوقع أن تكتمل معظم هذه المشاريع قبل موعد منافسات كأس العالم لكرة القدم في عام 2022، وأن تدفع بالنمو في المدى المتوسط. ويساعد النمو السريع على خلق قوة عاملة ماهرة في دولة قطر. وفيما بعد عام 2022، يتوقع لدولة قطر أن تدخل مرحلة جديدة من نمو الثروة البشرية ت مع الرؤية الوطنية 2030، تهدف دولة قطر لتحويل نفسها إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة.

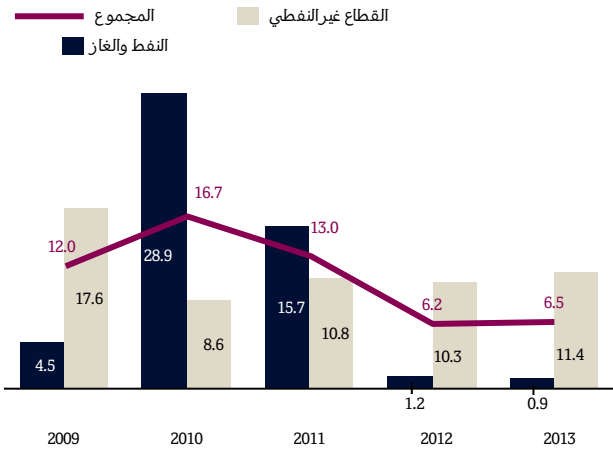
التطورات الأخيرة (2013)

بدأ الاقتصاد مرحلة جديدة من التنوع تعتمد على الإنفاق الاستثماري الضخم في القطاع غير النفطي

تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة 6,5% في عام 2013 (6,2% في عام 2012) على خلفية الاستثمارات القوية في القطاع غير النفطي في وقت تباطأ فيه النمو في القطاع النفطي. تسارع نمو القطاع غير النفطي إلى 11,4% في عام 2013 (من 10,3% في عام 2012) مع تزايد الطلب الإجمالي نتيجة نمو الاستثمارات والسكان. وأدى تنفيذ المشاريع الكبرى إلى خلق حوالي 120 ألف وظيفة في عام 2013 لوحدها. واجتذب ذلك أعداداً كبيرة من العمالة الأجنبية إلى البلاد، وهو ما ترتب عليه تسارع نمو السكان. وتباطأ النمو في القطاع غير النفطي إلى 0,9% مع انتهاء مرحلة التوسع الكبير في إنتاج الغاز الطبيعي المسال واستقرار إنتاج النفط.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

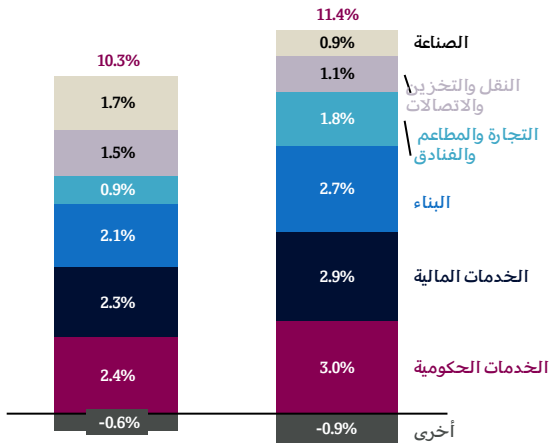
(%، على أساس سنوي)



المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، وتحليلات وتوقعات مجموعة QNB

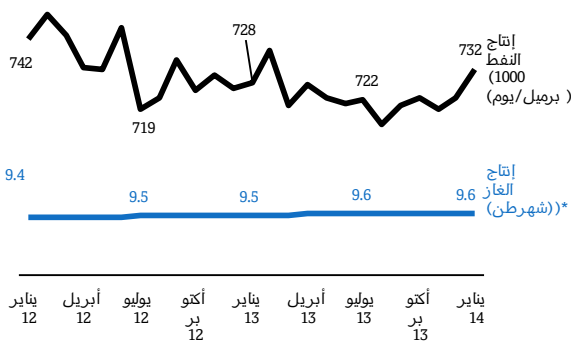
إسهام القطاعات في نمو القطاع غير النفطي

(% النمو والإسهام بالنقاط)



المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، وتحليلات مجموعة QNB

إنتاج النفط والغاز



المصادر: ODI، وتحليلات مجموعة QNB
مقدر كم متوسط للإنتاج السنوي

قطاعا الخدمات والبناء كانا أكبر القطاعات إسهاماً في نمو القطاع غير النفطي

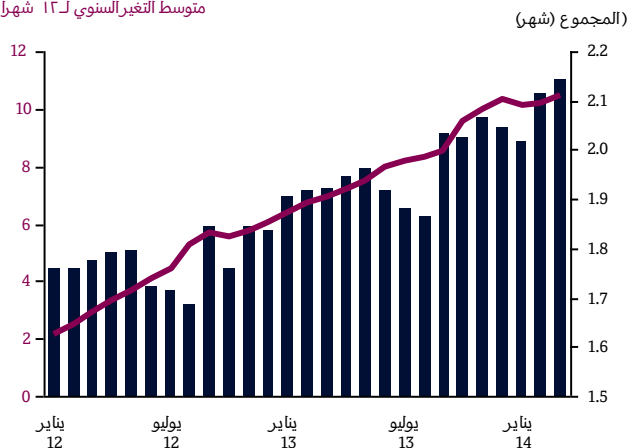
أكبر القطاعات إسهاماً في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في عام 2013 كانت هي قطاعات الخدمات الحكومية، والخدمات المالية والبناء والتشييد. توسعت الخدمات الحكومية بقوة مع زيادة الطلب بسبب الزيادة السكانية والمشاريع الاستثمارية، وأسهمت بمقدار 3,0 نقطة أساس (بيس) في نمو القطاع غير النفطي في عام 2013. واستفادت الخدمات المالية (أسهمت بمقدار 2,9 نقطة) من النمو السريع للقطاع غير النفطي. وتوسع نشاط البناء (2,7 نقطة) بقوة مع تنفيذ مشاريع البنية التحتية. كما كان النمو قوياً في قطاعات التجارة، والمطاعم والفنادق (1,8 نقطة)، والنقل، والتخزين والاتصالات (1,1 نقطة) حيث جلبت المشاريع موجة جديدة من العمالة الأجنبية التي تولد عنها المزيد من النشاط الاقتصادي. وتوسع القطاع الصناعي (0,9 نقطة) مع ارتفاع الإنتاج في البتروكيماويات، والأسمدة والوقود المكرر.

استقرار إنتاج النفط والغاز

انتهت مرحلة التوسع في قطاع الغاز في عام 2013. تم تنفيذ زيادات تدريجية في إنتاج الغاز خلال عام 2012 مع بلوغ محطات الغاز الطبيعي المسال ومرافق تحويل الغاز إلى سواحل إلى كامل سعتها الإنتاجية، إلا أن الإنتاج قد استقر الآن. وارتبطت الزيادة التدريجية في إنتاج الغاز خلال عام 2013 أساساً بغاز الأنابيب للاستخدام المحلي. وفي قطاع النفط، استقر الإنتاج في عام 2013 حيث أدى الاستثمار القوي في إعادة التطوير للإنتاج لدعم الإنتاج بحدود 720-730 ألف برميل في اليوم خلال عام 2013. وبالأسعار الجارية، ظلت أسعار نفط برنت الخام عالية عند متوسط 108,7 دولار أمريكي، بينما ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي المسال بقوة بفعل الطلب العالمي من آسيا.

نمو السكان

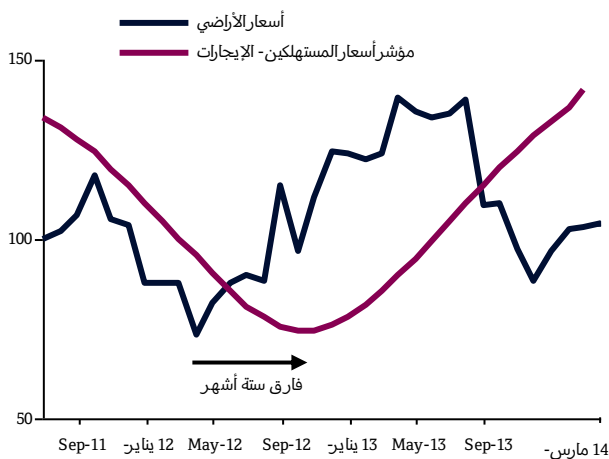
متوسط التغير السنوي لـ ١٢ شهراً



المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، وتحليلات مجموعة QNB

أسعار الأراضي والإيجارات

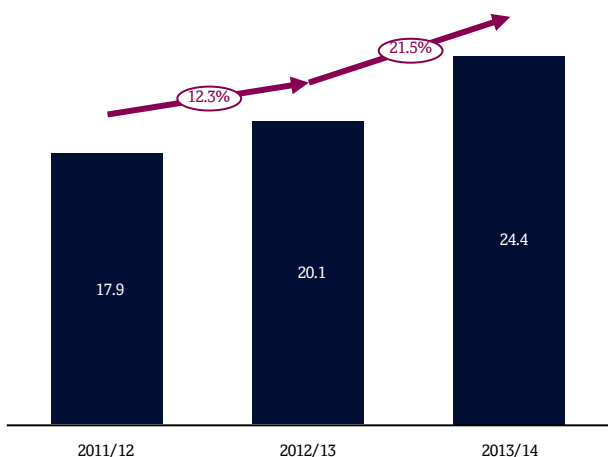
(مؤشرات، متوسطات 12 شهرياً)



المصادر: وزارة العدل، وتحليلات مجموعة QNB.

موازنات الإنفاق الرأسمالي الحكومي

(مليار دولار أمريكي ونسبة النمو السنوي)



المصادر: وزارة المالية وتحليلات مجموعة QNB.

الإنفاق الاستثماري الضخم يجذب موجة جديدة من العمالة الأجنبية

يستدعي تنفيذ برنامج الاستثمار في البنية التحتية أعداداً ضخمة من العمال، وهو ما يؤدي إلى تسارع نمو السكان. بلغ إجمالي عدد السكان في دولة قطر 2,1 مليون نسمة في مارس 2014، وشكّلت الإناث ربع إجمالي السكان. وشكّل الأجنبي نسبة 87% من السكان و94% من القوة العاملة، بينما بلغ معدل البطالة 0,2% في الربع الرابع من عام 2013 وفقاً لآخر إحصائيات العمالة. ومع ارتفاع نشاط المشاريع خلال 2013-2014، تسارع نمو السكان إلى 10,5% (متوسط سنوي لأثنى عشر شهراً). ويقود تسارع نمو السكان إلى دورة ثانية من التأثير على النمو، خاصة في الخدمات مثل المالية، والفنادق والمطاعم، والتجارة والنقل.

ظل معدل التضخم معتدلاً في عام 2013 على خلفية ارتفاع الإيجارات وما قبله من ثبات في التضخم الأجنبي

بلغ متوسط معدل البطالة 3,1% خلال عام 2013، بالمقارنة مع 1,9% في عام 2012. حقّت الضغوط التضخمية خلال النصف الثاني من عام 2013 مع دفع التضخم المتدني في الإيجارات (يشكّل 32% من سلة مؤشر الأسعار الاستهلاكية) بالتضخم المحلي لأسفل. يتتبع التضخم في الإيجارات حركة أسعار الأراضي بفارق زمني قدره حوالي ستة أشهر. ونتيجة لذلك، من المتوقع للزيادة التي تمت مؤخراً في أسعار الأراضي أن تضع مجدداً ضغوطاً تصاعدياً على التضخم المحلي. وظل التضخم الأجنبي (27% من سلة مؤشر الأسعار الاستهلاكية) متديناً خلال عام 2013 بسبب ثبات أسعار السلع والمواد الغذائية العالمية، وهو ما ساعد على اعتدال معدل التضخم بصفة عامة.

قامت الحكومة بزيادة موازنات الإنفاق الرأسمالي، وهو ما يدفع بنمو الاستثمارات والنمو الاقتصادي إجمالاً

زادت موازنات الإنفاق الرأسمالي بحوالي نسبة 21,5% خلال العام المالي 2013/2014 من نسبة 12,3% للعام المالي 2012/2013. في أوائل عام 2013، علقت الحكومة تنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبرى إلى حين اكتمال انتقال القيادة في البلاد في يونيو 2013. ومنذ ذلك التاريخ، ارتفع الإنفاق الرأسمالي وتمت ترسية عدد من العقود. وتسارع تنفيذ المشاريع، خاصة في قطاعات البنية التحتية، والعقار والنقل.

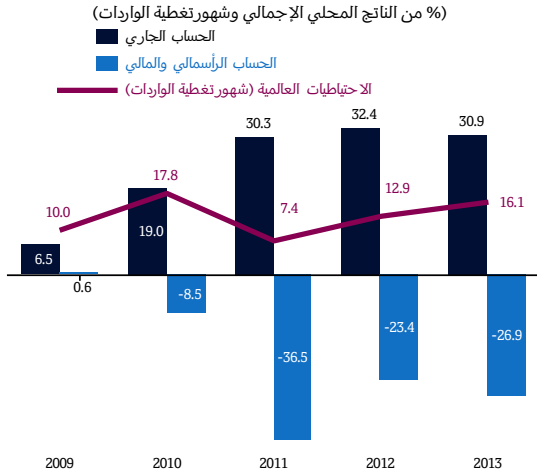
1 أنظر التحليل الاقتصادي لمجموعة البنك: بإمكان الارتفاع في أسعار الأراضي إيقاف التباطؤ في تضخم الإيجارات

المشاريع الكبرى التي قيد التنفيذ

المشروع	مليار دولار أمريكي	الانتهاء	التفاصيل
لوسيل	45.0	2019	تطوير لاستخدامات مختلطة
سكك حديد قطر	40.0	2026	المترو والسكة الحديد
طرق سريعة	20.0	2018	الطرق السريعة لأشغال
المطار الجديد	15.5	2017	مطار حمد الدولي
طرق محلية	14.6	2018	الطرق والصرف الصحي لأشغال
بو الحنين	13.0	2022	إعادة تطوير حفل نبط
برزان	10.3	2023	إنتاج الغاز المحلي
بروة الخور	10.0	2025	تطوير لاستخدامات مختلطة
مدينة بروة	8.3	2015	تطوير لاستخدامات مختلطة
المدينة التعليمية	7.5	2014	جامعات وكليات
الميناء الجديد	7.4	2020	ميناء جديد جنوب الدوحة
السجيل	7.4	2018	مجمع بتروكيماويات
تطوير سكني	6.5	2016	تطوير سكني
القرناتة	6.4	2017	بتروكيماويات قطر للبترول / شل
مشيرب	5.5	2016	تطوير لاستخدامات مختلطة
جزيرة سياحة	5.5	2022	جزيرة سياحة
معرش شرق	5.0	2021	معرش لخليج الدوحة

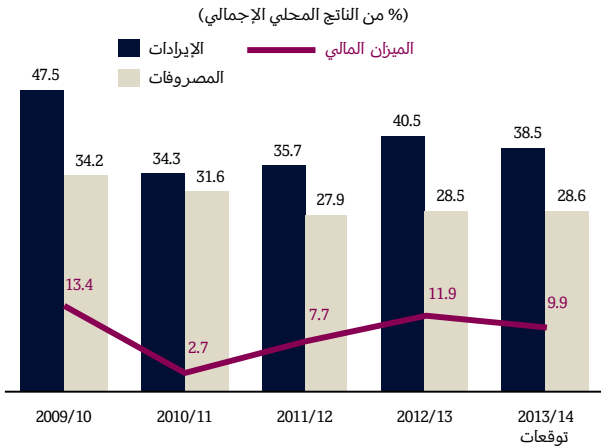
المصدر: مشاريع ميد

ميزان المدفوعات



المصادر: مصرف قطر المركزي وتحليلات مجموعة QNB.

الميزان المالي



المصادر: مصرف قطر المركزي وتحليلات مجموعة QNB.

يجري حالياً تنفيذ المشاريع الكبرى، وهو ما يقود إلى دفع النمو والتنوع الاقتصادي

يتم تنفيذ أكبر المشاريع بصفة أساسية في قطاعي النقل والعقارات. تقوم هيئة سكك حديد قطر بتشييد مترو الدوحة الجديد (216 كم) ويتواصل العمل حالياً في حفر الأنفاق وبناء المحطات الجديدة. ويشتمل المشروع أيضاً على الشحن المحلي وخطوط السكك السريعة لنقل الركاب والربط بشبكة سكك حديد دول مجلس التعاون الخليجي (510 كم). كما تنفذ الهيئة العامة للأشغال شبكة طرق سريعة (30 مشروع كبير و900 كلم من الطرق)، والطرق المحلية وتطوير الطرق الحالية. كما يجري تشييد ميناء بحري جديد خارج الدوحة ومطار حمد الدولي الجديد. كما تم الإعلان مؤخراً عن مشروع معبر شرق الذي يتكون من سلسلة من الأنفاق والجسور عبر خليج الدوحة لربط المطار الجديد بالخليج الغربي ولوسيل. وهناك عدد من المشاريع العقارية الكبرى قيد التنفيذ، وأكبرها مشروع لوسيل المطل على البحر شمال الدوحة، ويضم مناطق تجارية وسكنية.

يجري استثمار فوائض الحساب الجاري الضخمة في الخارج لتنويع مصادر العائدات الأجنبية

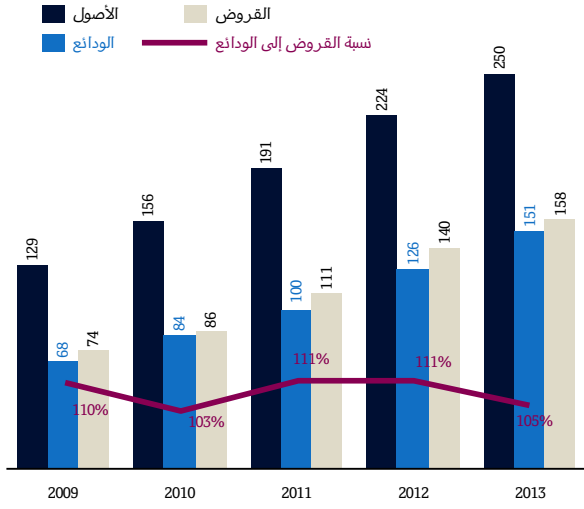
سجل الحساب الجاري فائضاً صحياً في عام 2013 (30,9% من الناتج المحلي الإجمالي) بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز وزيادة في صادرات النفط والغاز والمنتجات المرتبطة بهما، مثل الوقود، والبتروكيماويات والأسمدة. وغطت هذه الفوائض وزادت عن فاتورة الواردات التي تضخمت بفعل الزيادة الكبيرة في الطلب المحلي. ويتم استثمار جزء من عائدات النفط والغاز في الخارج عن طريق جهاز قطر للاستثمار، وهو ما يقود إلى عجز في حساب المعاملات الرأسمالية والمالية. ونتيجة لتنامي مخزون الأصول الأجنبية، ارتفع عائدات الاستثمار من الخارج إلى حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 من 1% في عام 2009، وهو الأمر الذي يقلل من الاعتماد على عائد صادرات النفط والغاز وسجل ميزان المدفوعات العام فائضاً صحياً في عام 2013. وقد تحقق من ذلك ارتفاع الاحتياطيات العالمية إلى ما يعطي 16,1 شهراً من الواردات (42,1 مليار دولار أمريكي) بنهاية عام 2013، وهو ما يزيد بكثير عن مستوى الثلاثة أشهر من تغطية الواردات الذي يوصي به صندوق النقد الدولي بالنسبة لمعدلات الصرف الثابتة.

ارتفاع أسعار النفط والغاز أبقى على الفوائض المالية

ظل الميزان المالي مرتفعاً خلال السنة المالية 2014/2013 عند 9,9% من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب تقديراتنا. ومع العلم بأن الموازنة العامة كانت مبنية على أساس سعر متحفظ للنفط والغاز عند 65 دولار أمريكي للبرميل، جاءت الفوائض المالية أعلى بكثير عن أرقام الموازنة الأصلية. وكانت الإيرادات في عام 2013 أقل بقليل عنها في عام 2012 بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز والذي تم الاستعاضة عنه جزئياً بالتحصيلات العالية لضرائب الشركات. وشكّلت إيرادات النفط والغاز حوالي 80% من إجمالي الإيرادات. وفي جانب المصروفات، أدت الرواتب ودعم السلع إلى ارتفاع المصروفات الجارية. وارتفع الإنفاق الاستثماري بأقل من المتوقع بسبب بعض التأخيرات في تنفيذ المشاريع.

القطاع المصرفي

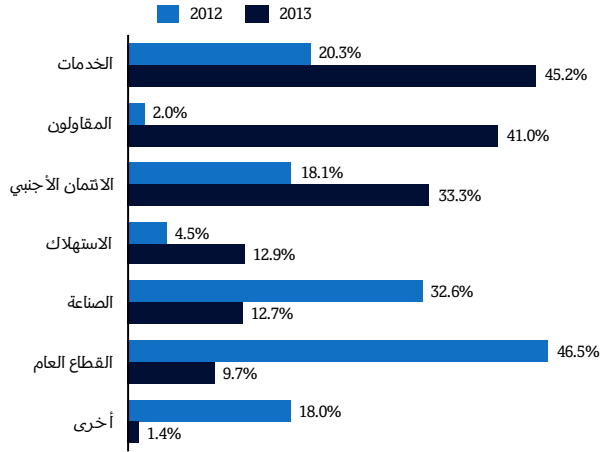
(مليار دولار أمريكي)



المصادر: مصرف قطر المركزي وتحليلات مجموعة QNB.

إسهام القطاعات في نمو الائتمان

(% النمو السنوي)



المصادر: مصرف قطر المركزي وتحليلات مجموعة QNB.

تباطؤ النمو في الأصول في عام 2013، بينما تفوق نمو الودائع على نمو الإقراض

جاء نمو الأصول المصرفية بنسبة 11,4% في عام 2013، أبطأ عن ما كان عليه في عام 2012. إلا أن اختراق الأصول (الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي) استمر في الارتفاع، ووصل إلى 123% من 118% في عام 2012. وقد كان نمو الأصول مدعوماً بالنمو القوي في الودائع (نمو بنسبة 19,7% في عام 2013) ومرتباً بالفائض الحكومي والنمو القوي في السكان. وجاء النمو في القروض (13,1% في عام 2013) أقل من نمو الودائع مع تخفيض القطاع العام لاعتماده على البنوك التجارية في تمويل برنامج الإنفاق الرأسمالي. وأدى ذلك إلى خفض معدل القروض إلى الودائع إلى 105%. وساعد النمو الاقتصادي القوي على إبقاء القروض المتعثرة على انخفاض عند 1,7% من إجمالي القروض بنهاية عام 2013. وفي المقابل، ساعد ذلك على دعم ربحية عالية حيث بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين نسبة 16,0% في المتوسط في عام 2013. وجاء متوسط معدل كفاية رأس المال للبنوك القطرية عالياً (16,0% من الأصول المرجحة بالمخاطر بنهاية عام 2013)، بالمقارنة مع متطلب مصرف قطر المركزي الجديد البالغ 12,5% كما في أبريل 2014.

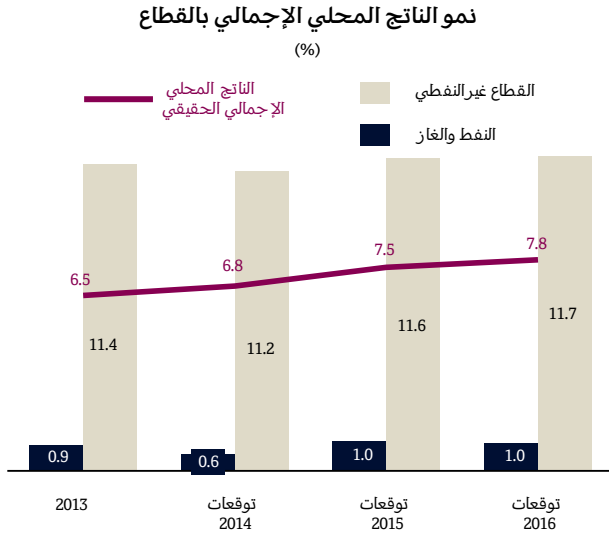
كان قطاع الخدمات هو الأسرع نمواً في الائتمان في عام 2013

إجمالاً، كان نمو الائتمان المحلي بمعدل سنوي نسبته 13,1% بنهاية عام 2013. قاد النمو القوي في السكان إلى تعزيز الإقراض في قطاعات مثل الاستهلاك والخدمات. كما تسارع نمو الائتمان المقدم للمقاولين بقوة أيضاً مع تقدم العمل في تنفيذ المشاريع الكبرى. وفي نفس الوقت، تباطأ معدل نمو الإقراض للقطاع العام إلى 9,7% في عام 2013 (من 46,5% في عام 2012) مع تخفيض الحكومة لاعتمادها على البنوك في تمويل المشاريع الرأسمالية. كما تباطأ أيضاً الإقراض للصناعة بعد اكتمال المرافق الكبرى للبتروكيماويات ولتحويل الغاز لسوائل في عام 2012.

نظرة على مستقبل الاقتصاد الكلي (2014-2016)

من المتوقع أن يستمر التنوع الاقتصادي مع الإنفاق الاستثماري العالي

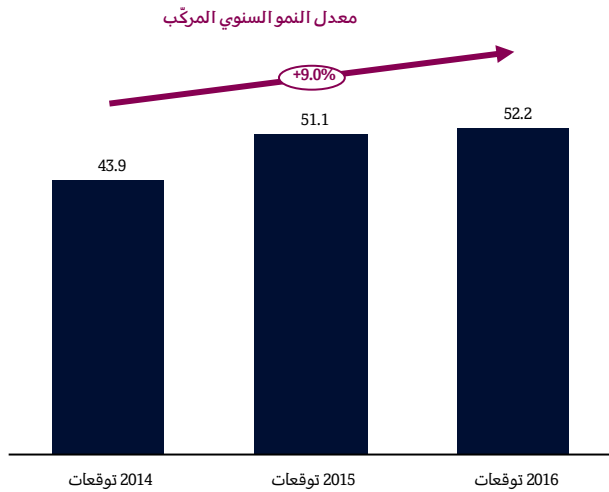
نتوقع تسارعاً تدريجياً لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 6,8% في عام 2014 إلى 7,8% في عام 2016. في قطاع النفط والغاز نتوقع أن يكون النمو السنوي معتدلاً - يتراوح بين 0,6% و1,0% خلال السنوات الثلاث القادمة - نتيجة تعليق التطويرات الجديدة لغاز حقل الشمال ومع توقع أن يكون الاستثمار في إعادة تطوير الحقل كافياً فقط للحفاظ على المستويات الحالية لإنتاج النفط.



المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتحليلات وتوقعات مجموعة QNB

الإنفاق الاستثماري

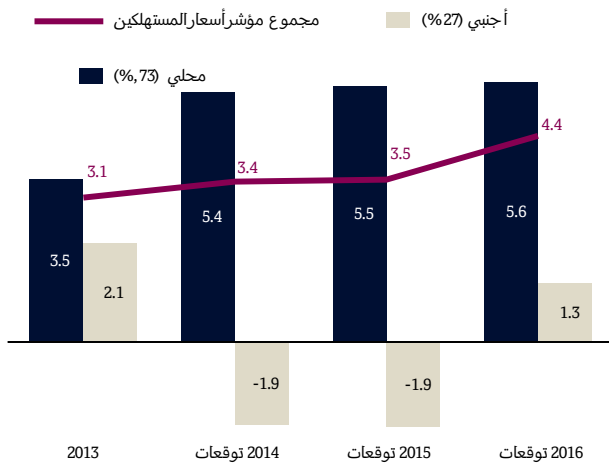
(مليار دولار أمريكي)



المصدر: ميد، ووزارة المالية وتحليل وتوقعات مجموعة QNB

التضخم

(% التغيير الأوربان مبنية بين قوسين)



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتحليلات وتوقعات مجموعة QNB

سيؤدي الإنفاق الاستثماري الضخم إلى دفع نمو القطاع غير النفطي بنسبة عالية تصل لرقميين عشرين

خصصت الحكومة مؤخراً مبلغ 182 مليار دولار أمريكي لتنفيذ المشاريع خلال السنوات الخمس القادمة، منه مبلغ 27,4 مليار دولار أمريكي للسنة المالية 2015/2014. تستثني هذه الأرقام قطاع النفط والغاز حيث يتوقع للاستثمارات السنوية أن تكون بمتوسط 2,4 مليار دولار أمريكي خلال السنوات 2016-2014. وفي نفس الوقت، من المفترض أن تكون الاستثمارات السنوية في العقارات بمتوسط 10,4 مليار دولار أمريكي في السنة، بينما من المتوقع أن تكون الاستثمارات في البتروكيماويات ومن قبل الشركات الكبرى وشركات القطاع الخاص بمتوسط 2,3 مليار دولار أمريكي في السنة خلال نفس الفترة. وإجمالاً، من المتوقع أن يزداد الإنفاق الاستثماري بمعدل سنوي مركب نسبته 9,0% خلال السنوات الثلاث القادمة، من 43,9 مليار دولار أمريكي في عام 2014 إلى 52,2 مليار دولار أمريكي في عام 2016. وسيدفع النمو الإنفاق الاستثماري الضخم نمواً عالياً برقميين عشرين في القطاع غير النفطي خلال السنوات الثلاث القادمة كما سيسهم في تحقيق تنوع كبير في الاقتصاد. ونتيجة لذلك، يتوقع لحصص القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي أن ترتفع من 49,9% في عام 2014 إلى 57,2% في عام 2016.

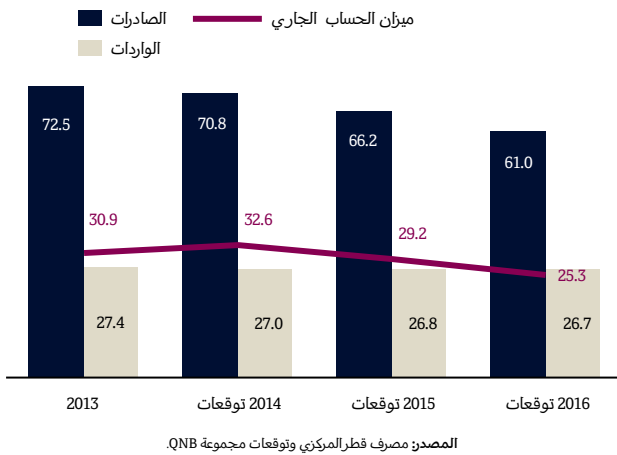
سيضع تدفق العمالة الأجنبية ضغوطاً معتدلة على الأسعار المحلية

من المرجح أن يؤدي النمو السكاني السريع إلى رفع معدل التضخم المحلي، وأن يوازنه انخفاض معدل التضخم الأجنبي. نتوقع أن يصل معدل النمو السكاني 10,1% في عام 2014 وأن يكون بمتوسط 6,0% خلال العامين 2015 و2016، وهو ما سيؤدي إلى زيادة الطلب وارتفاع الإيجارات. وعلى ذلك، نتوقع أن يكون معدل التضخم المحلي بمتوسط 5,5% خلال السنوات الثلاث القادمة. وسيقابل ذلك التضخم الأجنبي الذي يتوقع له أن يتراجع خلال الفترة 2015-2014 مع توقع انخفاض أسعار السلع العالمية على خلفية ضعف الطلب العالمي وضخامة إنتاج المواد الغذائية. ونتيجة ذلك، نتوقع أن يرتفع التضخم إجمالاً باعتدال إلى نسبة 3,4% في عام 2014 و3,5% في عام 2015 حيث يتوقع لارتفاع الإيجارات أن يقابله انخفاض في أسعار المواد الغذائية العالمية. ومع توقع ارتفاع أسعار المواد الغذائية مجدداً في عام 2016، سيتسارع ارتفاع التضخم العام إلى 4,4% مع استمرار الطلب المحلي القوي في دفع تضخم الإيجارات لأعلى.

ستظل فوائض الحساب الجاري العالية على ارتفاع ولكن بدرجة أقل خلال الفترة 2016-2014 بفعل الانخفاض الطفيف في أسعار النفط والنمو القوي في الواردات

ميزان الحساب الجاري

(% من الناتج المحلي الإجمالي)



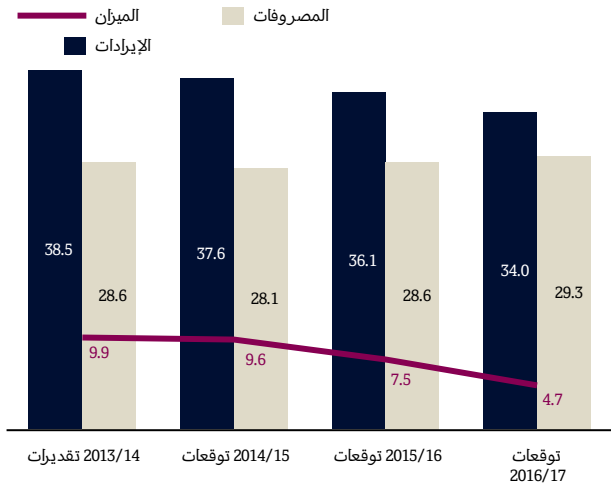
ستستمر العائدات القوية من الصادرات في دعم الفوائض الكبيرة في الحساب الجاري. تتوقع لأسعار خام برنت أن تكون بمتوسط 104 دولار أمريكي للبرميل في عام 2014، وأن تتراجع الأسعار إلى 102 دولار أمريكي للبرميل حتى عام 2016. وسيساعد ذلك على المحافظة على عائدات عالية من صادرات النفط والغاز بالرغم من تعليق التطويرات الجديدة في مجال الغاز والاستقرار المتوقع في إنتاج النفط. ونتيجة لذلك، من المقدر أن تتراجع فوائض الحساب الجاري تدريجياً إلى 25,3% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2016 مع الطلب القوي على الواردات. وعلى نحو يعكس هذه الفوائض الكبيرة والتدفقات الرأسمالية المتدنية للخارج، ستستمر الاحتياطات العالمية في نموها السريع. وعلى ذلك، من المتوقع أن تصل تغطية الواردات من الاحتياطات إلى 20,6 شهراً بنهاية عام 2016.

من المحتمل أن يؤدي التراجع في إيرادات النفط والغاز وارتفاع الإنفاق الرأسمالي إلى خفض الفوائض المالية

توقع أن تضيق الفوائض المالية مع ارتفاع الإنفاق الرأسمالي وتراجع إيرادات النفط والغاز بسبب انخفاض الأسعار إجمالاً، تتوقع أن تكون الفوائض المالية بنسبة 9,6% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2015/2014، وأن تتراجع إلى 4,7% في عام 2017/2016 متماشية مع الزيادة في الإنفاق الرأسمالي. وبالنسبة لعام 2014، من المفترض أن ترتفع إيرادات القطاع غير النفطي في توافق مع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نتيجة الزيادة المستمرة في عائدات الضرائب على الشركات. ووفقاً لموازنة السنة المالية 2015/2014، من المتوقع أن يرتفع الإنفاق الحكومي إلى 3,7% إلى 60 مليار دولار أمريكي (28,1% من الناتج المحلي الإجمالي). وبينما من المقرر أن ترتفع فاتورة الرواتب، يقدر للمصروفات الجارية الأخرى أن تنخفض قليلاً. وسيتم إعادة توجيه موازنة الإنفاق الرأسمالي (27,4 مليار دولار أمريكي، بزيادة 12,3% عن العام السابق) لتتماشى مع تنفيذ المشاريع الرأسمالية الكبرى.

الميزان المالي

(% من الناتج المحلي الإجمالي)

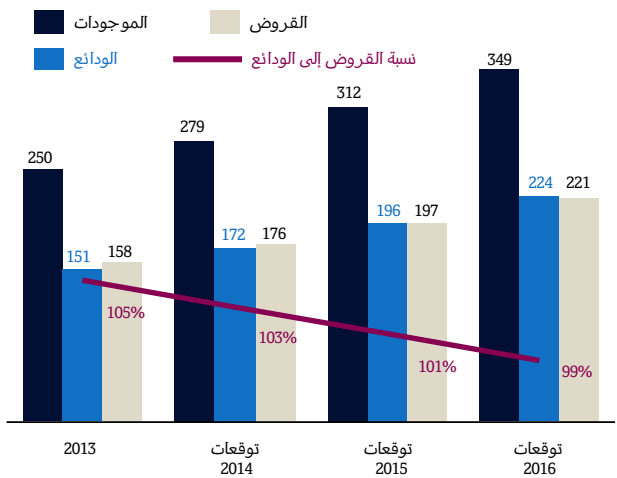


آفاق المستقبل للقطاع المصرفي إيجابية مع توقع ارتفاع الإقراض المصرفي على خلفية تسارع الإنفاق العام وبدعم من الفوائض المالية الضخمة

توقع نمواً عالياً في الإقراض مع تنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبرى ومع تزايد عدد السكان. سيعزز نمو التسهيلات الائتمانية والاستثمارات المحلية من نمو الأصول في المدى المتوسط. كما أنه من المفترض أن يتعزز الإقراض بالنمو السريع في الودائع، على نحو يعكس الفوائض المالية الكبيرة. يزيد معدل القروض إلى الودائع في قطر حالياً عن 100% بالرغم من أن ذلك يتوقع له أن ينخفض تدريجياً ليصل إلى 99% في عام 2016 بسبب اعتدال النمو في الإقراض بالمقارنة مع نمو أفضل في الودائع. ومن المتوقع أن تظل نسبة القروض المتعثرة منخفضة خلال السنوات 2016-2014 حيث من المتوقع أن تتعزز جودة الأصول بالبيئة الاقتصادية القوية وبالحصص الكبيرة من القروض الحكومية ذات المخاطر المنخفضة. ومستقبلاً، يتوقع لعاملي خفض متطلبات تكوين المخصصات مقابل الديون وكفاءة أسس التكاليف أن يعمل أيضاً على تدعيم ربحية البنوك.

القطاع المصرفي

(مليار دولار أمريكي)

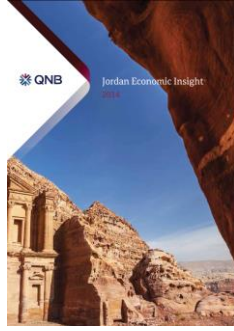


مؤشرات الاقتصاد الكلي

	2009	2010	2011	2012	2013	2014 توقعات	2015 توقعات	2016 توقعات
مؤشرات القطاعات الحقيقية								
نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	12.0	16.7	13.0	6.2	6.5	6.8	7.5	7.8
القطاع النفطي	4.5	28.9	15.7	1.2	0.9	0.6	1.0	1.0
القطاع غير النفطي	17.6	8.6	10.8	10.3	11.4	11.2	11.6	11.7
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار أمريكي)	97.8	125.1	171.5	189.9	202.5	213.9	231.4	255.4
النمو (%)	-15.2	27.9	37.0	10.8	6.6	5.6	8.2	10.4
القطاع النفطي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	44.8	52.6	59.3	56.8	54.4	50.1	46.4	42.8
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية، ألف دولار أمريكي)	77.2	90.9	100.4	100.9	98.8	97.0	97.9	100.1
تضخم أسعار المستهلكين (%)	-4.9	-2.4	1.9	1.9	3.1	3.4	3.5	4.4
المحلي (73% من السلة)	-6.2	-3.8	1.1	1.1	3.5	5.4	5.5	5.6
الأجنبي (27% من السلة)	-0.9	2.0	4.5	3.9	2.1	-1.9	-1.9	1.3
ميزان الموازنة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	13.4	2.7	7.7	11.9	9.9	9.6	7.5	4.7
الإيرادات	47.5	34.3	35.7	40.5	38.5	37.6	36.1	34.0
المصروفات	34.2	31.6	27.9	28.5	28.6	28.1	28.6	29.3
الدين العام	9.5	29.2	32.3	35.9	33.1	25.4	23.9	23.0
القطاع المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)								
ميزان الحساب الجاري	6.5	19.0	30.3	32.4	30.9	32.6	29.2	25.3
ميزان السلع والخدمات	22.1	38.4	45.4	46.4	45.2	43.8	39.4	34.3
الصادرات	51.1	62.2	71.0	75.2	72.5	70.8	66.2	61.0
الواردات	-29.0	-23.8	-25.5	-28.8	-27.4	-27.0	-26.8	-26.7
ميزان الدخل	-9.6	-10.3	-7.7	-6.4	-5.4	-4.7	-4.1	-3.6
ميزان التحويلات	-6.0	-9.1	-7.4	-7.6	-6.9	-6.5	-6.0	-5.5
ميزان الحساب الرأسمالي والمالي	0.6	-8.5	-36.5	-23.4	-26.9	-30.2	-26.6	-22.7
الاحتياطيات الدولية (تغطية الواردات)	10.0	17.8	7.4	12.9	16.1	18.9	20.4	20.6
الدين الخارجي	82.0	87.4	77.4	86.2	87.9	80.0	72.0	63.4
المؤشرات النقدية								
نمو النقد وشبه النقد	16.9	23.1	17.1	22.9	19.6	14.0	14.1	14.1
الفائدة بين البنوك (%، 3 شهور)	1.7	1.8	1.2	1.2	1.3	-	-	-
سعر الصرف دولار أمريكي: ريال قطري (متوسط)	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64
المؤشرات المصرفية (%)								
العائد على حقوق المساهمين	19.3	19.9	18.6	17.7	16.0	-	-	-
نسبة القروض المتعثرة	1.7	2.0	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7
نمو الأصول	16.4	21.3	22.3	17.6	11.4	11.5	11.8	12.0
نمو الودائع	13.6	28.3	18.5	26.0	19.7	14.0	14.1	14.1
نمو الائتمان	10.4	20.0	28.3	26.0	13.1	11.5	11.8	12.0
نسبة القروض إلى الودائع	109.6	102.5	111.0	111.0	104.9	102.6	100.6	98.7
بنود المذكرة								
السكان (مليون)	1.64	1.72	1.73	1.83	2.03	2.24	2.39	2.51
النمو (%)	13.3	4.7	1.0	5.7	10.9	10.1	7.0	5.0
إنتاج النفط (1000 برميل في اليوم)	781	733	734	734	724	730	730	730
متوسط سعر خام برنت (دولار أمريكي/برميل)	61.7	79.6	111.0	111.7	108.7	104.0	102.0	102.0
متوسط إنتاج الغاز الخام (مليار قدم مكعب / في اليوم)	8.6	11.3	14.1	15.2	15.3	15.3	15.7	16.1

المصادر: بلومبيرغ، بريتش بتروليم، صندوق النقد الدولي، JODI، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، وزارة المالية، مصرف قطر المركزي، توقعات مجموعة QNB

تقارير الرؤى الاقتصادية الأخيرة



الأردن 2014



إندونيسيا 2013



السعودية 2013



الكويت 2013



قطر 2013 (أبريل)



قطر 2013 (سبتمبر)



عمان 2013



الإمارات 2013

تقارير قطر

الرائد الشهري لدولة قطر

التحليلات الاقتصادية الأخيرة

تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة قطر إلى نسبة 6,5% في عام 2013 بفضل الاستثمارات القوية والزيادة السكانية منطقة اليورو تخطو خطوة حاسمة نحو إنشاء اتحاد مصرفي امتلاك الأجانب للديون هو أحد المؤشرات الهامة لقابلية الاقتصاد للتعرض لأزمة الأسواق الناشئة نمو الغاز الطبيعي يتجاوز جميع مصادر الطاقة الأخرى حتى عام 2035 من المتوقع أن تقود مشاريع الإنشاء، وانخفاض تكاليف الطاقة، وتعافي السياحة إلى تعزيز النمو الاقتصادي في الأردن من المتوقع أن تؤدي مخاطر الانكماش للإبقاء على أسعار الفائدة على انخفاض في المدى القصير تأثيرات عوامل السن على الأداء الاقتصادي البنوك القطرية تقود النمو في الأصول والقروض بمنطقة مجلس التعاون الخليجي القطاع غير النفطي يقود النمو في المملكة العربية السعودية ارتفاع نسبة النمو وانخفاض معدل البطالة ضروريان لمستقبل منطقة اليورو بإمكان الأسعار المتصاعدة للأراضي أن توقف التباطؤ في ارتفاع الإيجارات الأسواق الناشئة تستمر في المعاناة من تقليص برنامج "التخفيف الكمي" لشراء الأصول على منظمة التجارة الدولية استغلال المستحدثات التكنولوجية لدعم النمو العالمي هل تصبح منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بمثابة صين ثانية؟ بإمكان الاندماج في الاقتصاد العالمي أن يرفع من توقعات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا) مجموعة QNB: من المتوقع استمرار تسارع النمو في الاقتصاد القطري

الفروع والمكاتب التمثيلية الدولية لـ QNB

الصين الطابق 9، غرفة 930 المركز المالي العالمي بمدينة شانغهاي، 100 سنشوري أفينيو، منطقة بودونغ الجديدة، شانغهاي الصين الهاتف: + 8621 6877 8980 الفاكس: + 8621 6877 8981	لبنان شارع أحمد شوقي مبنى كاييتال بلازا ميناء الحصن سوليدار- بيروت لبنان الهاتف: +961 1 762 222 الفاكس: +961 1 377 177 QNBLebanon@qnb.com.qa	جنوب السودان جوبا ص.ب. 587 جنوب السودان QNBSouthSudan@qnb.com.qa
فرنسا 65 شارع دلينا 75116 باريس فرنسا الهاتف: +33 1 53 23 0077 الفاكس: +33 1 53 23 0070 QNBParis@qnb.com.qa	موريتانيا سيبتي ستر الخيمة 10 شارع مامادو كوناتي موريتانيا الهاتف: +222 45249651 الفاكس: +222 4524 9655 QNBMAuritania@qnb.com.qa	السودان طريق أفر يقيا - العمارات شارع رقم 9، ص.ب. 8134 السودان الهاتف: +249 183 48 0000 الفاكس: +249 183 48 6666 QNBsudan@qnb.com.qa
إيران المكتب التمثيلي بناية نفاك - الطابق السادس وحدة 14 أفريقيا طهران إيران الهاتف: +98 21 88 889 814 الفاكس: +98 21 88 889 824 QNBIran@qnb.com.qa	عمان مبنى QNB منطقة MBD - مطرح مقابل مصرف عمان المركزي ص.ب. 4050 الرمز البريدي: 112، روي عمان الهاتف: +968 2478 3555 الفاكس: +968 2477 9233 QNBoman@qnb.com.qa	المملكة المتحدة 51 شارع غروسفينور لندن WIK 3HH المملكة المتحدة الهاتف: +44 207 647 2600 الفاكس: +44 207 647 2647 QNBLondon@qnb.com.qa
الكويت برج العربية، شارع أحمد الجابر منطقة الشرق ص.ب. 583 دسمان 15456 الكويت الهاتف: +965 2226 7023 الفاكس: +965 2226 7031 QNBKuwait@qnb.com.qa	سنغافورة ثري تيماسيك أفنيو 01-27، برج سينتينال سنغافورة 039190 سنغافورة الهاتف: +65 6499 0866 الفاكس: +65 6884 9679 QNBsingapore@qnb.com.qa	اليمن مبنى QNB شارع الزيري ص.ب. 4310 صنعاء اليمن الهاتف: +967 1 517517 الفاكس: +967 1 517666 QNB Yemen@qnb.com.qa

شركات QNB التابعة والزميلة

الجزائر

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +213 2191881/2
الفاكس: +213 21918878

العراق

مصرف المنصور
شركة زميلة
ص.ب. 3162
مكتب بريد العلوية
منطقة الوحدة بغداد
الهاتف: +964 1 7175586
الفاكس: +964 1 7175514

سويسرا

QNB Banque Priv'ee
3 شارع الألب
ص.ب. 1785
1211 جنيف 1 مونت بلانك
سويسرا
الهاتف: +41 22907 7070
الفاكس: +41 22907 7071

البحرين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +973 17225227
الفاكس: +973 17227225

الأردن

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
شركة زميلة
ص.ب. 7693
الرمز البريدي 11118 عمّان
الأردن
الهاتف: +962 6 5200400
الفاكس: +962 6 5678121

سورية

QNB سورية
شارع بغداد
ص.ب. 33000 دمشق
الهاتف: +963 11-2290 1000
الفاكس: +963 11-44 32221

مصر

QNB الأهلي
دار شامبليون
5 شارع شامبليون، مركز المدينة 2664
القاهرة
مصر
الهاتف: +202 2770 7000
الفاكس: +202 2770 7099
Info.QNBAA@QNBALAHLI.COM

ليبيا

مصرف التجارة والتنمية
برج بي سي دي، شارع جمال عبد الناصر
ص.ب. 9045، البرقاء
بنغازي
ليبيا
الهاتف: +218 619 080 230
الفاكس: +218 619 097 115
www.bed.ly

تونس

QNB - تونس
شركة زميلة
شارع مدينة العلوم
ص.ب. 320 - 1080 رمز بريد تونس
تونس
الهاتف: +216 7171 3555
الفاكس: +216 7171 3111

الهند

QNB (India) Private Limited
802 تي سي جي - المركز المالي
مجمع باندر كيرلا،
شرق باندر
مومباي 400051
الهند
الهاتف: +91 22 26525613

فلسطين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +970 2 2986270
الفاكس: +970 2 2986275

الإمارات العربية المتحدة

البنك التجاري الدولي
شركة زميلة
ص.ب. 4449 دبي،
شارع الرقة، الديرة
الإمارات العربية المتحدة
الهاتف: +971 04 2275265
الفاكس: +971 04 2279038

إندونيسيا

برج QNB كيساوان، 18 بارك
جي آي. جنرال سودريمان كاف.
53-52 جاكارتا 12190
الهاتف: +62 21 515 5155
الفاكس: +62 21 515 5388
qnbkesawan.co.id

قطر

شركة الجزيرة للتمويل
شركة زميلة
ص.ب. 22310 الدوحة
قطر
الهاتف: +974 4468 2812
الفاكس: +974 4468 2616